



ورقة موقف

ضريبة الأرباح الرأسمالية أكثر عدالة من الدمغة

ورقة موقف

ضريبة الأرباح الرأسمالية أكثر عدالة من الدمغة

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202) +

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



أعد هذه الورقة عبد الحميد مكاوي الباحث بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية،
وأشرف على إعدادها سلمى حسين، الباحثة بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية
بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وقام بمراجعة المحتوى أشرف حسين مدير
الوحدة. وقام بالمراجعة اللغوية أحمد الشبيني

1. مقدمة:

النظام الضريبي من المقومات الأساسية للمجتمع حسبما يصنفه الدستور المصري في المادة 38. ويهدف النظام الضريبي بحسب المادة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتنص المادة أيضاً على ضرورة أن تُراعى تعددية المصادر في فرض الضريبة وأن تكون الضريبة تصاعديّة وفقاً لقدرات الشرائح المختلفة. كما تنص المادة على أن يكفل النظام الضريبي تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، ويحفز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف أن يتحقق ما يكفله الدستور بتوضيح أهداف النظام الاقتصادي في المادة 27 من تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وخلق فرص عمل وتبني نظاماً ضريبياً عادلاً يُمكن النظام الاقتصادي من التوزيع العادل للموارد وتقليل الفوارق بين الدخول.

قد يبدو منطقيّاً أن يقدم النظام الضريبي إعفاءات للأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة أو الأنشطة ذات الطبيعة التنموية كمنشآت استصلاح واستزراع الأراضي أو أرباح منشآت الإنتاج الداجني وحظائر تربية المواشي ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك. فكل ما سبق يتم إعفاؤهم من أداء ضريبة الدخل من النشاط التجاري والصناعي لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط. رغم المبالغة الشديدة في المدة إلا أن أسبابها مفهومة، أما ما لا يبدو منطقيّاً فهما البنودان 3 و4 من نفس المادة اللذان ينصان على إعفاء الأشخاص الطبيعيين من أداء الضريبة على الأرباح الناتجة عن المضاربة في الأسهم. إذ كيف يساهم في تحقيق التنمية والعدالة من حقق ربحاً قصيراً الأجل من خلال الاستثمار في سوق المال حتى يستحق إعفاء ضريبياً عن هذا الدخل؟ وكيف يساعد في حل أزمة السكن من يشتري وحدات سكنية لبيعها لاحقاً بغرض الربح؟ في سبتمبر 2014 صدر قرار بقانون رقم 53 ليضيف تعديلات على قانون الضريبة على الدخل، نصت على فرض ضريبة بواقع 10% على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية بالبورصة وصرح رئيس مصلحة الضرائب السابق «مصطفى عبد القادر» وقتها أن العوائد المتوقعة من ضريبة الـ10% على البورصة 10 مليارات جنيه سنوياً (1) وذلك قبيل إصدار اللائحة التنفيذية للقانون (2). ما يعني أن الأرباح المتوقعة مثلت حوالي 17.5% من الفارق السلبي بين متوقع فعلي وإجمالي الحصيلة الضريبية في العام المالي 2014/15.

إجمالي متوقع: 362,455,316 مليار جنيه

إجمالي فعلي: 305,957 مليار جنيه

تراجعت الحكومة فيما بعد عن تحصيل الضريبة بعد اعتراضات واسعة من المستثمرين. واكتفت بتعديل قانون ضريبة الدمغة في مارس 2017 ليشمل فرض ضريبة دمغة على تعاملات البورصة قدر وزير المالية عمرو الجارحي أرباحها بـ10 مليارات جنيه (3) (4).

2. ما هي الأرباح الرأسمالية وكيف تُفرض الضريبة؟

الأرباح الرأسمالية هي الأرباح الناتجة عن بيع أصول بعد ارتفاع قيمتها السوقية. وتعد توزيعات وتعاملات البورصة والعقارات أكثر الفئات شيوعاً في ضريبة الأرباح الرأسمالية وتشكل ربحها الأساسي.

يتم حساب الربح مستحق الضريبة بعد التصرف في أصول رأسمالية عن طريق البيع أو المفاضلة. تكون الضريبة مستحقة عن الربح الناتج عن عملية البيع/ المفاضلة وليس عن إجمالي المبلغ المستلم، وأيضاً بعد خصم الخسارة إن وجدت، أي إذا حقق الشخص خسائر في بيع أصول رأسمالية تساوي مكاسب من بيع أصول رأسمالية أخرى خلال نفس العام فأرباحه لا تستحق ضريبة.

على سبيل المثال، اشترت 100 سهم في شركة بسعر 25 جنيهاً للسهم ودفعت الشركة توزيعات نقدية بقيمة جنيهاً عن كل سهم وقت بيع الأسهم لاحقاً بعد أن وصل سعر السهم إلى 30 جنيهاً. تكون الضريبة إذاً مستحقة عن صافي الربح الناتج عن عملية الشراء ثم البيع وعن التوزيعات النقدية خلال الفترة المنقضية.

يتم خصم تكلفة التعديلات التي أدخلت على السلعة (إن وجدت) وأي تكاليف أخرى عرضية. أي خصم نسبة الأموال التي أنفقها صاحب وحدة سكنية لإدخال بعض التعديلات عليها قبل أن يعيد بيعها بغرض الربح.

3. لماذا تعتبر ضريبة الأرباح الرأسمالية إجراءً مناسباً من أجل

العدالة الضريبية وإعادة توزيع الثروة؟

تحاول الحكومات تحقيق التوازن بين الإيرادات والإنفاق لخفض عجز الموازنات عن طريق محاولات مستمرة لزيادة الإيرادات مع ازدياد الإنفاق العام أو خفض الإنفاق العام أو كليهما معاً. ولكن الأمر ليس مجرد أرقام، فالموازنة العامة لا تخلو من السياسة، بل إن الموازنة العامة هي مرآة السياسة العامة للدولة والتي تعبر عنها في سياستها المالية. وفي القلب منها السياسة الضريبية التي تعكس بشكل واضح انخيازات وأولويات الحكومة وتعكس مدى قوتها وسيادتها وقدرتها على زيادة مواردها وتنويعها وعزمها على مد أذرعها جميعاً وليس فقط بعضها خوفاً من أن يقطع البعض الآخر. قد تلقى دعاوى من يطالب بسياسة ضريبية متنوعة وتصاعدية الهجوم المعتاد بالمراهقة أو عدم الإلمام وغيره وتلقى الرد الجاهز بأن العبث بالضرائب يطرد الاستثمار. ولكن يحق لنا من خلال هذه الورقة أن نسأل، لماذا لم يهرب الاستثمار من الأرجنتين؟ بل ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 130% في 2015 محققاً 11,655 مليار دولار (تقرير الاستثمار العالمي 2015 - ص198) بينما تبنى الأرجنتين الضريبة محل البحث بنسبة 35% (الأعلى في العالم) (Price Waterhouse Coopers - worldwide tax summaries 2016/2017) وحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أمريكا اللاتينية النامية بشكل عام 159 مليار دولار (ملخص تقرير الاستثمار العالمي 2015 - ص20). بينما تبنى جميع تلك الدول الضريبة محل البحث بمعدل يتراوح بين 5% و35%. يجب الإشارة أيضاً إلى أن ضريبة الأرباح الرأسمالية ليست ذات صلة وثيقة أو تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر بل تتعلق في الحقيقة باستثمارات ليس لها أي تأثير اقتصادي أو اجتماعي إيجابي يُذكر على الإطلاق.

الضرائب بشكل عام ومنها الضريبة على الأرباح الرأسمالية والضرائب التصاعدية على الدخل والأرباح والثروات والممتلكات هي الوسيلة المثلى لزيادة الإيرادات وخفض عجز الموازنة وليس الاستدانة الخارجية والداخلية، ولا خفض الدعم، والضرائب هي أعدل الأدوات المتاحة للتوزيع العادل للثروة والتغلب على الفقر والبطالة وزيادة الاستثمارات الحكومية في الخدمات العامة كالصحة والتعليم والسكن وغيرها.

4. مقارنة بين معدلات وعائدات ضريبة الأرباح الرأسمالية في عدد من الدول.

أ. أمثلة على تطبيقات ضريبة الأرباح الرأسمالية في المملكة المتحدة.

تعتبر بريطانيا أكثر الدول التي لديها تنوع في ضريبة الأرباح الرأسمالية ومعدل الضريبة في بريطانيا 20% وهو نفس معدل الضريبة على الدخل. حيث تفرض ضريبة على الأرباح الناتجة عن بيع الممتلكات التي تم حيازتها بغرض الربح، مثل منزل واستعماله في غير السكن (إيجار/ بيزنس) أو مبانٍ تجارية/ صناعية أو الأراضي أو التركات، وضريبة على الأرباح الناتجة عن بيع الممتلكات الشخصية التي تحمل قيمة كالمجوهرات واللوحات الفنية والأنتيكات والطوابع والعملات وغيرها. وعن الربح الناتج عن بيع نصيب في نشاط صناعي أو تجاري أو بيع المشروع كاملاً أو جزء من رأس مال النشاط. وبالطبع ضريبة على التوزيعات النقدية والأرباح الناتجة عن بيع الأسهم في البورصة (5).

وصل إجمالي الإيرادات من ضريبة الأرباح الرأسمالية 7,060 مليار إسترليني حتى نهاية فبراير من العام المالي الجاري ووصل إجمالي الحصيلة الضريبية إلى 533,688 مليار إسترليني وبذلك شكلت ضريبة الأرباح الرأسمالية 1.5% من إجمالي الحصيلة الضريبية حتى نهاية فبراير من العام المالي الجاري وشكلت الحصيلة الضريبية حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي (6).

ب. تطبيقات ضريبة الأرباح الرأسمالية في جنوب إفريقيا:

رفعت جنوب إفريقيا نسبة الضريبة على الأرباح الرأسمالية للأفراد من 13.7% إلى 16.4% وللشركات من 18.6% إلى 22.4% في موازنة العام المالي 2016/17 ما يتوقع أن يزيد الحصيلة في نهاية العام المالي بحوالي مليار «راند» (حوالي 161 مليون دولار) (7).

بينما حققت ضريبة الأرباح الرأسمالية 16.7 مليار راند في 2015/16 لتشكل حوالي 1.7% من إجمالي الحصيلة الضريبية (8).

ج. أمثلة أخرى على تطبيقات ضريبة الأرباح الرأسمالية:

أما الأرجنتين فتفرض ضريبة أرباح رأسمالية 35% على أي أرباح من التصرف في رؤوس أموال، وأما البرازيل فتفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية تبدأ من 15% على الأرباح التي لا تتجاوز 5 ملايين «ريل» وحتى 22.5% للأرباح الرأسمالية التي تتعدى 30 مليوناً، بينما ترتفع الضريبة إلى 25% إذا كان موقع المستفيد من البيع في إحدى الملاذات الضريبية (9). كذلك جميع دول أمريكا الجنوبية تفرض ضريبة أرباح رأسمالية تتراوح بين 5% إلى 35%.

5. وضع ضريبة الأرباح الرأسمالية في مصر:

تقديرات الحكومة المصرية من حيث ضريبة الأرباح الرأسمالية في العام المالي 2014/ 15 كانت 3,193 مليار جنيه. مقسمة إلى 519 مليون جنيه ضريبة ثروة عقارية و2,764 مليار جنيه ضرائب أخرى.

حيث لم تكن الحكومة في ذلك الوقت تفرض ضريبة على الأرباح الناتجة على تعاملات البورصة والتوزيعات النقدية بل فقط ضريبة دمغة. وقدرت ضريبة الدمغة على أعمال البورصة بـ 12 مليون جنيه. وقدرت الحكومة إجمالي الحصيلة الضريبية في نفس العام المالي 362,455,316 مليار جنيه. إذاً كانت عائدات ضريبة الأرباح الرأسمالية المتوقعة كنسبة من إجمالي الحصيلة الضريبية حوالي 0.8%.

أما في العام المالي 2015/ 16 فقدرت ضريبة الدمغة على أعمال البورصة بـ 6 ملايين جنيه. ولم تذكر الموازنة أي تفاصيل عن ضريبة الأرباح الرأسمالية.

تلك كانت فقط التوقعات المنخفضة التي تعكس سياسة مالية غير عادلة، فماذا عن الحصيلة الفعلية؟

وصل الإجمالي الفعلي للحصيلة الضريبية عن العام المالي 2014/ 15 إلى 305,957 مليار جنيه والإجمالي الفعلي للحصيلة الضريبية عن الأرباح الرأسمالية إلى 279 مليون... إذاً، النسبة الفعلية لضريبة الأرباح الرأسمالية إلى إجمالي الحصيلة الضريبية هي 0.09%.

أما في نهاية العام المالي 2015/ 16 فحقق الإجمالي الفعلي للحصيلة الضريبية 352,315 مليار جنيه والإجمالي الفعلي لضريبة الأرباح الرأسمالية 343 مليوناً، ليحافظ على النسبة عند حوالي 0.09% من إجمالي الحصيلة الضريبية، بينما حقق إجمالي الحصيلة الضريبية 13% من إجمالي الناتج المحلي أي أقل من نصف النسبة في بريطانيا. بالنظر إلى تقديرات العام المالي الجاري 2016/ 17 نجد أن التقديرات نفسها قد انخفضت.

المصدر: التقارير الشهرية وجدول الموازنات المنشورة على موقع وزارة المالية

السنة المالية	2015/2014	2016/2015	2017/2016
إجمالي الحصيلة الضريبية - متوقع	362,455,316 مليار	422,427 مليار	433,300,053 مليار
إجمالي ضريبة الأرباح الرأسمالية - متوقع	3,193 مليار	X	2,526 مليار
النسبة من إجمالي الحصيلة الضريبية - متوقع	0.8%	X	0.5%
إجمالي الحصيلة الضريبية - فعلي	305,957 مليار	352,315 مليار	جارٍ
إجمالي ضريبة الأرباح الرأسمالية - فعلي	279 مليوناً	343 مليوناً	جارٍ
النسبة من إجمالي الحصيلة الضريبية - فعلي	0.09%	0.09%	جارٍ

6. التوصيات:

رفضت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تراجع الحكومة عن فرض ضريبة 10% على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية بالبورصة والموافقة على تعديلات ضريبة الدمغة بدلاً منها لتشمل ضريبة دمغة على تعاملات البورصة بواقع 1.25 في الألف خلال السنة الأولى بتقديرات 1 مليار جنيه أرباح، وإرسالها إلى مجلس النواب لإقرارها.

يذكر أن صندوق النقد رفض إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على البورصة والتي كانت جزء من برنامج القرض.

وترى المبادرة المصرية أن السياسات الضريبية التي تنتجها الحكومة المصرية تحمل في مجملها العبء الضريبي للفئات الأقل دخلاً وهو ما يتعارض تماماً مع مفهوم العدالة الضريبية. بالإضافة إلى توجه الحكومة إلى الاستدانة وخفض الدعم من أجل سد العجز المتفاقم، ما يُحْمَل الاقتصاد المصري والمواطنين والأجيال الجديدة مزيداً من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. وتوصي المبادرة بتوسيع القاعدة الضريبية بتبني أنواع ضرائب جديدة يتحمل عبئها الرئيسي القادرون.

كما انتقدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أشكالاً أخرى من السياسة الضريبية في ورقة بعنوان: «كيف تنقل ضريبة القيمة المضافة العبء الضريبي من الأغنياء إلى الفقراء»، وورقة موقف بعنوان: «مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة». حيث أبرزت أن نحو 67,8% من إنفاق الأفراد الأغنياء معفى أغلبه من ضريبة القيمة المضافة الجديدة بينما يدفعون فقط 3,34% من دخولهم كضريبة للقيمة المضافة. وأما الأفراد المنتمين إلى شريحة الإنفاق الأدنى فتبلغ نسبة ما يدفعونه سنوياً من دخولهم كضريبة للقيمة المضافة نحو 6%.

تجدد المبادرة مطالبتها المستمرة بتوسيع القاعدة الضريبية بما لا يحمل الفقراء العبء الاقتصادي والاجتماعي عن طريق:

- 1 - الالتزام بالاستحقاقات الدستورية في المادتين 27 و38 بتنوع مصادر الضرائب وأن تكون الضرائب تصاعديّة وفقاً لقدرات الشرائح، حيث أن المبادرة ترى في ضوء ما سبق أن التراجع عن تحصيل ضريبة الأرباح الرأسمالية وقانون الضرائب في شكله الحالي مخالفة للالتزامات الدستورية بتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر.
- 2 - زيادة الحصيلة الضريبية رأسياً بفرض ضرائب تصاعديّة على الثروة والدخول وأرباح الشركات وضريبة تصاعديّة على الثروة العقارية وضريبة على دخل المهن الحرة.
- 3 - زيادة الحصيلة الضريبية أفقياً بضم فئات جديدة قادرة إليها، وذلك بتبني أنواع ضريبة جديدة مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية، وأهمها على تجارة العقارات والتعاملات في البورصة بمعدل يساوي على الأقل معدل ضريبة الدخل.

7. المرفقات:

1 - دستور مصر 2014 - المادة 27:

«يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون.»

2 - دستور مصر 2014 - المادة 38:

«يهدف النظام الضريبي، وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية. لا يكون إنشاء الضرائب العامة، أو تعديلها، أو إلغاؤها، إلا بقانون، ولا يجوز الإعفاء منها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب، أو الرسوم، إلا في حدود القانون. ويراعى في فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر. وتكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعدياً متعددة الشرائح وفقاً لقدراتهم التكلفة، ويكفل النظام الضريبي تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتحفيز دورها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي، وتبني النظم الحديثة التي تحقق الكفاءة واليسر والإحكام في تحصيل الضرائب. ويحدد القانون طرق وأدوات تحصيل الضرائب، والرسوم، وأي متحصلات سيادية أخرى، وما يودع منها في الخزانة العامة للدولة. وأداء الضرائب واجب، والتهرب الضريبي جريمة.»

3 - قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 - الباب الثالث، النشاط التجاري

والصناعي - الفصل الثالث، الإعفاءات - المادة 31، البنود 1 و2 و3 و4:

يعنى من الضريبة:

* أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط.

* أرباح منشآت الإنتاج الداجني وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها، ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك، وأرباح مشروعات مراكب الصيد، وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط

* ناتج تعامل الأشخاص الطبيعيين عن استثماراتهم في الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية.

* ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون من:

- عوائد السندات و صكوك التمويل على اختلاف أنواعها المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية التي تصدرها الدولة أو شركات الأموال.
- التوزيعات على أسهم رأس مال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم.
- التوزيعات على حصص رأس المال في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأشخاص وحصص الشركاء غير المساهمين في شركات التوصية بالأسهم.
- التوزيعات على صكوك الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار.

4 - الملذات الضريبية.

الملاذ الضريبي هو ولاية قضائية قد تكون دولة أو دويلة أو إقليم تكون فيه الضريبة على الربح والدخل منخفضة جداً أو معدومة وتعمل على جذب الأموال اعتماداً على هذه الميزة، وعادة ما تمنح هذه الولايات القضائية ميزة أخرى وهي السرية وهي ضرورية لمن يريد أن يتهرب من دفع الضريبة في بلده حتى لا تستطيع السلطات الضريبية في بلده الوصول إلى معلومات عن هذه الأموال. فوفقاً لشبكة العدالة الضريبية يوجد حوالي 80 ملاذاً ضريبياً حول العالم تمنح ضريبة منخفضة جداً أو معدومة و/أو قوانين تمنح سرية البيانات، وتنزح لها الأموال والثروات من كل بقاع الأرض (12).

8. المصادر:

- 1 - موقع جريدة البورصة، الثلاثاء 9 سبتمبر 2014 - «رئيس مصلحة الضرائب: 10 مليارات جنيه حصيله متوقعة من الضرائب على البورصة»
<http://www.alborsanews.com/2014/09/09/595333>
- 2 - موقع جريدة البورصة، الإثنين 20 أكتوبر 2014 - «ملاحح الأئحة التنفيذية لقانون الضرائب على الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح»
<http://www.alborsanews.com/2014/10/20/610209>
- 3 - موقع مبتدأ، الأربعاء 15 مارس 2017 - «إحالة «ضريبة البورصة» لمجلس الوزراء.. ومليار جنيه إيرادات متوقعة»
http://www.mobtada.com/news_details.php?ID=582616
- 4 - موقع جريدة البورصة، الثلاثاء 21 مارس 2017 - «الوزراء» يوافق على تعديل قانون ضريبة الدمغة وإحالته إلى مجلس الدولة»
<http://www.alborsanews.com/2017/03/21/998038>
- 5 - موقع الحكومة البريطانية، ضريبة الأرباح الرأسمالية.
<https://www.gov.uk/topic/personal-tax/capital-gains-tax>
- 6 - عائدات الضرائب في بريطانيا حتى فبراير 2017.
https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/600490/Feb17_Receipts_NS_Bulletin_Final.pdf
- 7 - Price Waterhouse Coopers - worldwide tax summaries 2016/2017
<https://www.pwc.com/gx/en/services/tax/corporate-tax/worldwide-tax-summaries.html>
- 8 - إحصاءات الضرائب من موقع وزارة المالية في جنوب إفريقيا.
<http://www.sars.gov.za/About/SATaxSystem/Pages/Tax-Statistics.aspx>
<http://www.treasury.gov.za/documents/national%20budget/2017/TaxMatters.aspx>
- 9 - Price Waterhouse Coopers - worldwide tax summaries 2016/2017
<https://www.pwc.com/gx/en/services/tax/corporate-tax/worldwide-tax-summaries.html>
- 10 - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - الإثنين 17 أكتوبر 2016 - كيف تنقل ضريبة القيمة المضافة العبء الضريبي من الأغنياء إلى الفقراء؟
- 11 - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - أغسطس 2016 - «ورقة موقف: مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة»
- 12 - تعريف الملاذات الضريبية - أسامة دياب، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. السياحة الضريبية: مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية.